

عدتها انتهاكاً للسيادة الفلسطينية

فصائل ترفض تشغيل معبر رفح وفق اتفاقية "2005"

الحوار الوطني الشامل يوم 21 نوفمبر الجاري، مشدداً في ذات الوقت على ضرورة إشاعة الأجواء الإيجابية لتنفيذ كافة بنود اتفاق المصالحة. وقال رباح في تصريح صحفي أمس، تعقيباً على حديث رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله: إن موضوع الأمن لم يحل في القطاع، إن الملف الأمني من الموضوعات التي تحتاج إلى بحث بعمق، وليست منفصلة عن الملفات الخمسة الرئيسية التي ستبحثها الفصائل في القاهرة". وأضاف "أن الملف الأمني لا علاقة له باستلام حكومة الوفاق الوطني لمعابر القطاع، لأن استلام المعابر يُعد خطوة أولى في تنفيذ بنود اتفاق المصالحة، بينما الأجهزة الأمنية وعددها ودمجها وعقيدتها سيطرخ في القاهرة".



معبر رفح (تصوير / ياسر فتحي)

غزة/ عبد الله التركماني: أكدت قوى وطنية وإسلامية وشخصيات فلسطينية، أمس، رفضها تشغيل معبر رفح استناداً إلى اتفاقية 2005، مشددين على أن المعبر هو "فلسطيني مصري" ما يستدعي البحث عن صيغة مصرية-فلسطينية لا تنتهك السيادة الفلسطينية. وقال بيان صدر أمس، عن حركتي حماس والجهاد الإسلامي والجهتين الديمقراطية والشعبية بالإضافة إلى الجبهة الشعبية - القيادة العامة، ووجبهة التحرير الفلسطينية، ومنظمة الصاعقة وحركة المبادرة الوطنية وحزب فدا: "إن اتفاقية المعابر تمثل انتهاكاً للسيادة الوطنية الفلسطينية وتعيدنا إلى دائرة الوصاية الأجنبية".

وتسلمت حكومة الوفاق الأسبوع الماضي، معابر قطاع غزة بما فيها معبر رفح بموجب اتفاق القاهرة الأخير للمصالحة الذي وقعته حركتا فتح وحماس برعاية مصرية في 12 من الشهر الماضي. وتنادي قيادات في السلطة عقب التسليم، بتطبيق اتفاقية المعابر على معبر رفح، فيما تؤكد حماس أن الاتفاقية "انتهت" ولم تطرح في حوارات المصالحة، وباتت إدارة المعبر "وطنية". وشددت القوى على ضرورة أن يكون اجتماع 21 نوفمبر في القاهرة، وطنياً شاملاً مسؤلاً، مستنداً إلى اتفاقية الوفاق الوطني الموقعة في 4 مايو 2011 في القاهرة لوضع الآليات اللازمة لذلك دون تعديل أو تغيير. وأكدت على مبدأ الشراكة في حمل المسؤولية الوطنية؛ بما في ذلك في حق الشراكة الكاملة في

رباح: قضية معابر غزة غير مرتبطة بملف الأمن

وبشأن مقترحات الديمقراطية لحوار القاهرة، أكد رباح أن "الجبهة ستركز على ضرورة مشاركة لجنة تفعيل منظمة التحرير ومؤسساتها، بما يضمن مشاركة الأمناء العامين للقوى والفصائل والرئيس محمود عباس بالإضافة لأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حتى تكون القرارات ملزمة للجميع". وشدد رباح على ضرورة التركيز على ثلاث قضايا رئيسية، بالإضافة للقضية الأولى أنفة الذكر، والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى تسليم كل الملفات ومتابعة تنفيذ ما يُتفق عليه. ونوه إلى أن النقطة الثالثة تكمن في إعادة بناء المؤسسات الوطنية وتوحيد الأجهزة وتطبيق القرارات التي تم الاتفاق عليها بآلياتها وقرارها بقوة أكثر من الحكومة الحالية.

وكان الحمد الله قال في تصريح صحفي نشر أول من أمس: "إن موضوع الأمن لم يحل بعد في قطاع غزة على الرغم من استلام الحكومة للمعابر بموجب اتفاق بين حركتي فتح وحماس وقّع برعاية مصرية الشهر الماضي، معتبراً أنه لا يمكن إدارة المعابر دون أمن".

هذا الملف على طاولة البحث في 21 نوفمبر في المباحثات التي ستجري في القاهرة.

فيما أكد النائب محمد فرج الغول رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي أن اتفاق المعابر 2005 باطل ومرفوض شكلاً ومضموناً وأن من يريد تطبيقه لا يريد مصلحة الشعب الفلسطيني ويخدم أجندة خارجية تخدم الاحتلال. وقال الغول في تصريح أمس: "اتفاق المعابر 2005 باطل ولم يعرض على المجلس التشريعي وحدث بصورة فريدة وهو يعد عقد اذعان واذلال للشعب الفلسطيني".

وأضاف: "معبر رفح خصوصاً معبر سيادي فلسطيني مصري ولا يجوز التنازل عن السيادة فيه لأن التنازل عن السيادة يعد خيانة وفق القانون وهذا الاتفاق مرفوض قانونياً وسياسياً وأمنياً ووطنياً والتنازل عنه هو إعادة احتلال لمعبر رفح واحتلال جديد وحاصر بثوب جديد للشعب الفلسطيني بالذات في غزة". وأشار الغول إلى أن هذا الاتفاق كان لمدة معينة وانتهى وتم فتح المعابر لسنوات بعيداً عن هذا الاتفاق المرفوض شكلاً وموضوعاً.

وشدد على أن هناك إجماعاً وطنياً وفصائلياً رافضاً للعودة لاتفاق 2005 للمعابر، مشيراً لضرورة اتخاذ موقف حاسم من جميع الفصائل بعدم القبول بالرجوع لهذا الاتفاق الخياني.

ملف منفصل

من ناحيته، أكد عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين رمزي رباح أن قضية الأمن في قطاع غزة من المقرر بحثها بشكل تفصيلي في

أناقش خلاله ترتيبات إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، وإعادة هيكلية منظمة التحرير.

نواب: الاتفاقية باطلة ومرفوضة شكلاً وموضوعاً

نواب يرفضون من ناحيته، أكد النائب يحيى العبادسة أن العمل وفق اتفاق 2005 للمعابر، مرفوض وطنياً وشعبياً ويعد خيانة للمقاومة الفلسطينية وإرادة شعبنا الفلسطيني وخدمة للاحتلال. وقال العبادسة في تصريح أمس: "من الواضح تماماً أن اتفاق 2005 للمعابر يضع الاحتلال على المعبر بحيث يصبح هو المتحكم في المعبر وهذا الأمر مرفوض وطنياً". وأضاف: "هذه الاتفاقية خدمة للاحتلال مئة بالمئة ووفقها يصبح لا دور للفلسطينيين ويعيد بذلك المعبر إلى سيطرة الاحتلال".

وبين العبادسة أن هذه الاتفاقية تخدم مصالح الاحتلال وتفرض سلطة الاحتلال على المعابر على الرغم من أن السنوات العشرة الماضية لم يتم العمل وفق هذا الاتفاق. ودعا لموقف شعبي وفصائلي يضع حداً لهذا القرار المرفوض وطنياً، مشيراً إلى أن

ووقعت حركتا فتح وحماس في 12 أكتوبر الماضي اتفاقاً للمصالحة في القاهرة برعاية المخابرات المصرية، تتويجاً لحوارات استمرت بشكل مكثف على مدار يومين. ونص الاتفاق على تنفيذ إجراءات لتمكين حكومة التوافق من ممارسة مهامها والقيام بمسؤولياتها الكاملة، في إدارة شؤون قطاع غزة، كما في الضفة الغربية، بحد أقصاه الأول من ديسمبر القادم، مع العمل على إزالة كافة المشاكل الناجمة عن الانقسام.

كما تضمن الاتفاق دعوة القاهرة لكافة الفصائل الفلسطينية، الموقعة على اتفاقية "الوفاق الوطني"، لعقد اجتماع في 21 نوفمبر القادم، والذي يتوقع

التمثيل في المؤسسات كافة لمن يرغب وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية حسب اتفاق 2005 و2011 ومخرجات بيروت عام 2017. كما أكد البيان على ضرورة التوافق على البرنامج السياسي وفقاً لاتفاقات الإجماع الوطني السابقة ورفض التنسيق الأمني استناداً إلى نصوص اتفاقية 2011 وقرارات المجلس المركزي لمنظمة التحرير عام 2015. وشددت القوى على ضرورة المساواة والعدالة بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد في الضفة والقطاع وغيرها من المناطق في الحقوق والواجبات دون تمييز في الوظائف أو المراكز على أساس حزبي.



عذراً مشتركين الكرام

في ضوء مشاريع التوسعة والتطوير الجاري تنفيذها على الشبكة تعذر الاتصالات الفلسطينية للمشاركين الكرام عما قد يحدث من تشويش وتأثير على

الخدمات الهاتفية وخدمات الداتا

في مدينة غزة

وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين الساعة الثالثة وحتى الساعة الرابعة فجراً من يوم الجمعة 10-11-2017

نسهر دوما لراحتكم

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على الرقم 199 مجاناً من الهاتف الثابت أو زيارة أقرب مركز اتصالات

Paltel.ps